

EXTRACTED OIL & DERIVATIVES CO.

ISO 9001 - 14001

Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.

Tel. : 002 03 3817928 - 3816326

002 03 3818089 - 3817259

Fax : 002 03 3813199

Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093

E_mail : extractedoils@hotmail.com



شركة الزيوت المستخرجة ومنتجاتها

الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١

المركز الرئيسي : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك

تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ / ٠٣

٣٨١٧٢٥٩ - ٣٨١٨٠٩٣ / ٠٣

فاكس : ٣٨١٣١٩٩ / ٠٣

قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣

ص.ب. : محرم بك

الإسكندرية في ٢٣/٢/٢٠٢٣

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الإسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،

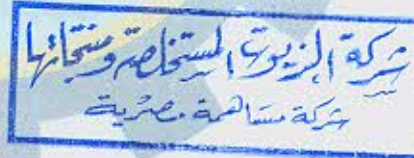
نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى مراقبى حسابات الشركة

عن الفترة المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠٢٢ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،،

مدير إدارة علاقات المستثمرين

وسيم محمد غنيم



الفرع التجارية :

فرع السادات : خلف نادي النجوم

فرع القاهرة : ٧ عزت باشا - المطرية - تليفاكس : ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤

فرع المنصورة : ٣٤ درب الويشى - متفرع من شارع الحوار - ت : ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢

رد الشركة	الملاحظة
<p>* بالنسبة لمساحة ٤٣ ألف متر مربع محل النزاع القضائي مع محافظة الإسكندرية و التابعة لأرض مصنع محرم بك عبارة عن ثلاث قطع أراضي متداخلة بالبيان و المساحات التالية : القطعة الأولى : ٣٤ ، ٦٠٤٢ متراً مربعاً بموجب عقد إيجار في ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثانية : تبلغ مساحتها ١٨ ، ١٦٨٢٥ م بموجب عقد إيجار في ١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثالثة: تبلغ مساحتها ٦٩ ، ٢٠٥٥٢ م - بموجب محضر التسليم - بشروط التأجير السابقة - مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ هذا : وقامت اللجنة العليا لتقدير أملاك الدولة - المشكلة من جهاز حماية الأملاك الأميرية في ١٩٦٩/١١/١٣ بتحديد سعر وثمان بيع المتر بواقع ١,٧٥ جنيهاً (فقط واحد جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبقيمة إيجارية لهذه الأرض بواقع ٥٠% من ثمن البيع أي بإيجار سنوي ١٤٧٢,٢٠٢ جنيهاً عن الثلاث قطع أراضي الأولى . هذا : وتضمنت تلك العقود أستئجار الشركة الطالبة الأرض موضوع التخصيص لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٦٦/٣/٢٠ وتنتهي في ١٩٧٦/٣/١٦ قابلة للتجديد طبقاً لشروط المصانع . وألزمت محافظة الإسكندرية الشركة الطالبة تنفيذ المشروع الذي تم التأجير من أجله خلال عامين من تاريخ التوقيع على عقد الإيجار المشهر وهو إقامة مصنع للمواد الغذائية . تم بناء وتنفيذ وإقامة أكبر كيان إقتصادي بالإسكندرية سمي قطاع مصانع محرم بك و الكائن به عدة قطاعات ومصانع إنتاج وهي : (مصنع إنتاج وتعبئة الزيوت - مصنع المنظفات الصناعية - مصنع صابون التواليت وصابون الغسيل - مصنع إنتاج الجلوسرين - مصنع إنتاج وتعبئة المسلي الصناعي - مصنع المارجرين - مصنع إنتاج السليكات ومصانع أخرى) التأجير مع حق التملك - بالشراء - طبقاً لشروط المصانع وتضمنت عقود الإيجار المشهورة بالبند الحادي عشر ما نصه "أنه للمستأجر الحق في طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من أعداد المصنع و إدارته بالثمن الذي تساويه الأرض من بداية التأجير وذلك متي ثبت للحكومة المصرية انه قام بتخصيص الأرض فعلاً للغرض المؤجرة من أجله وتستعمله بصفة مستديمة و بشرط أن تستمر الأرض أيضاً مخصصة لهذا الغرض و اذا تغير تخصيصها كان للحكومة حق فسخ البيع و استرداد الأرض بما عليها من منشآت وبدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذي دفعه المشتري" تقدم الشركة بطلب الشراء في المواعيد القانونية و أعمالاً لهذا وخلال المواعيد القانونية : تقدمت الشركة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤ بطلب شراء إلى السيد محافظ الإسكندرية بصفته وإدارة الأملاك الأميرية بطلب لشراء الأرض الموضحة بعاليه والقائم عليها مصانعها الموضحة عاليه خلال المواعيد القانونية وخلال الأجل الممنوح وبعد إقامة مصانعها و تشغيلها .</p>	<p>- ما زال النزاع القضائي بين الشركة و محافظة الاسكندرية قائم حيث تطالب الأخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاث قطع اراضي بمساحة نحو ٤٣ الف م بمصنع محرم بك وبلغت قيمه المطالبات حتى ٢٠٢٢/١٢/٢٦ نحو ٣٥٧.٦٩٥ مليون جنية وتم الاعتراض عليها بجهاز حماية املاك الدولة في ٢٠٢٣/١/١٥ و من جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الارض مستندة إلى البند رقم ١١ من عقود الاستئجار وقد قدمت الشركة طلب التملك في الموعد القانوني وما يترتب على ذلك من ابراء ذمتها من المطالبات . - ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥ في الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ق من محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئناف رقم ٧٦/٢٠٧٤ق ورقم ٧٦/٢٠٧٤ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية بصفته وآخرين والذي يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧ الف م كما يقضى برفض ابراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦ الف م عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩.٦١٥ مليون جنيه ، وقد طعنت الشركة بالنقض رقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ق ولم تحدد له جلسة بعد ، كما بلغت الأيجارات المستحقة نحو ٢٠.١٣٧ مليون جنية فقط في ٢٠٢٢/١٢/٣١ من القيمة الواردة بتقرير الخبير . ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو المتابعة وحسم النزاع القائم بشأن المطالبات .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٢٩

- وتلاها تقدم الشركة بعدة طلبات أخري للشراء حتى كان الرد من الحى المختص يفيد أن الحى ليس لديه مانع من إجراء البيع بشروط المصانع لصالح شركة الزيوت المستخلصة وبكتابه المؤر ١٩٨٧/١٢/٢٩

- ونظراً لتعسف جهة الإدارة وعدم اتمام البيع وتحريير العقود نفاذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية فى هذا الشأن وإعمالاً لشروط العقد والإستمرار فى المطالبات المالية عن مقابل حق الإنتفاع - رغم أن الشركة مستأجرة بعلاقة إيجارية ثابتة سندا وعقداً - وليس منتفعة :

أقامت الشركة عدة دعاوى قضائية - طعنأ على القرار • السلبى الصادر من جهة الإدارة بالأمتناع عن تحريير عقد بيع نهائى أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية ودعاوى أخري بطلب براءة الذمة من المطالبات المالية - وطلب صحة ونفاذ عقد الوعد والأحقية فى الشراء بشروط المصانع .

وتحصلت الشركة على حكماً نهائياً وباتاً من محكمة أستئناف الإسكندرية برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف على الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ و المتداوله لجلسه ٢٠١٨/٣/٢٢ بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع عن مساحه بالغه ٦٠٤٢.٣٤٠ متر مربع فى الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف على الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ عن القطعه موضوع العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقارى الإسكندرية والذى ثبت بموجبه الوعد بالبيع التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية وكان من الدعاوى المتداوله : الدعويين المنضمتمين رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ كلى شرق الإسكندرية - بسقوط حق المدعي عليه الأول بصفته فى مطالبه الشركة المدعيه بالقيمه الإيجارية الناشئه عن عقدي الإيجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفتره السابقه ٢٠٠٣/٣/١٩ (وهى مطالبه بمبلغ ٤١١٢١٣٦٠.٦٠ جنيهاً فقط و احد و أربعون مليون جنيهاً و مائه و واحد وعشرون ألف وثلاثمائة و ستون جنيهاً و ٦٠ قرش)

ورفضت ماعدا ذلك من طلبات و الزمت الشركة المدعيه والمدعي عليه الأول محافظ الإسكندرية - مناصفة بالمناسب من المصاريف و عليه - طعنت الشركة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق فى شقه المالى الخاص بالمطالبات الماليه والأجره

- وبالأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق فى الشق الخاص بالتملك والأحقية فى شراء الأرض موضوع التداعى (العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ و ٤٠٨٤ ومحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١) التى أقامت عليها مصانعها من تاريخ إعداده

وتشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير •

- طعن السيد / محافظ الإسكندرية وأخرين بصفتهم بالاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق مدنى بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول السيد / محافظ الإسكندرية بصفته فى مطالبه الشركة المستأنف ضدها بالقيمه الإيجارية الناشئه عن عقدي الإيجار المسجلين رقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ ق موضوع الدعوى فى الفتره السابقه ٢٠٠٢/٢/١٩ و القضاء برفض هذا الدفع و التأييد فيما عدا ذلك

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون - وتم ضمها ويجلسه
٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة استئناف الإسكندرية
بجلسة بالآتي :

أولاً : قبول الاستئناف شكلاً

ثانياً : في موضوع الاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :
بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق
المستأنف الأول - بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة
الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدي الإيجار
المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع
الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم
الخمسي

ثالثاً : في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق
المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق
من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع
الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشأة الجديدة خارج
الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢.٣٤٠ م^٢
موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري
الإسكندرية السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦
مدني كلى إسكندرية و استئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .
(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة في شراء
قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر
عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨٠ م^٢ وقطعة
الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ
مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م^٢ التي أقامت عليها مصنعها من تاريخ
إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضى به
من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق
انتفاع عن الأرض محل التداعي.

خامساً : إلزام المستأنف ضدها في الاستئناف الأول

المستأنفة في الاستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتي
التقاضي و مبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

هذا : و عليه أضحى هذا القضاء مقررأ أحقية الشركة في

شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢.٣٤٠ م^٢

موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها

١٦٨٢٥.١٥ م^٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية

وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١

و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م^٢ الكائن عليها مصانعها -

بمحرم بك - بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير

ونظراً لما شاب هذا القضاء من عوار وخطأ وإهدار لحق

الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم الطعن بالنقض من
الشركة

برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالي ولم يحدد له جلسة

حتى تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الإنتفاع

لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ بإجمالي و قدره

٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط و قدره مائتان و أربعة و ثمانون



الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمئة إثنان و تسعون
جنيهاً و ٦٠ قرش)

وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق
بشأن الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء منضمنة شق مستعجل
بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه
ونشير في هذا الصدد الى الآتي :-

أولاً : - المطالبة المالية قبل الأخيرة التي وردت للشركة في هذا
الشان عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ مبلغ
وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة
و ثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمئة إثنان
و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وهي
مطالبات مالية فقط - لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية -
أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها. تم تقديم
تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر
لصالح الشركة - و الأحكام السابق التحصل عليها - فضلاً عن
المنازعة في الإستحقاق و الخطأ في تقدير المطالبة و أسباب .
أخري نوردها بصحيفة الطعن

ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة
الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها و عدم
نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل
شركتنا عليها

ثانياً : - وان كانت المطالبات المالية من جهة محافظة
الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض
و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن
جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق
توقيع الحجز الإداري طبقاً لنص المادة الأولى من القانون
رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها
وتحوطاً لذلك أقامت شركتنا الدعوى المذكورة بالمنازعة في
الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري

- مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات
للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية
- و السيد / رئيس الوزراء
- و السيد / وزير الصناعة
- و السيد / وزير التموين .
- و السيد محافظ الإسكندرية .

وأتت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢
صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و
التي تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو :
أنه يبحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية
تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن
أراضي الشركة لحين الفصل في الدعاوى و المنازعات
القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا



<p>الخصوص .</p> <p>ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات والجهات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخرى والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء هذا ونشير في هذا الصدد إلى كتاب جهاز حماية أملاك الدولة الصادر تحت رقم ١١٤٧ في ٢٠٢٢/١٢/٢٦ و الوارد به أن مقابل الإنتفاع عن كامل المسطح البالغ ٤٣٤٢٠ متر مربع حتى عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٣٥٧٦٩٤٥٨٤ جنيه تم تقديم اعتراض على المطالبة لجهاز حماية أملاك الدولة رقم ٢/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وتم تقديم طلب توفيق منازعات امام اللجنة القضائية المختصة برقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ وجاري نظره .</p> <p>- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين : فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠متر ٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .</p> <p>هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يفصل بشكل جازم في تلك الاستحقاقات .</p> <p>- تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية وجاري إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل بشأن المطالبات المالية</p> <p>وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لنقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حفاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد/محافظة الإسكندرية بإيداع طعنا على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١</p> <p>وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة استئناف الإسكندرية المشار إليه :</p> <p>- تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانوني للمحافظة للرأي ولازال الملف معروض على المستشار القانوني للمحافظة ولم نفاذ برأي او تصرف حتى تاريخه</p>	<p>شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية</p>
<p>جاري دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادي فيها</p>	<p>وجود الات و معدات ضمن الاصول الثابتة متوقفه وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقا لحصر الشركة نحو ٤٨.٥٥٩ مليون جنية بقيمة دفترية في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣.٠٠٧ مليون جنية وقدرت الشركة قيمة الاضمحلال في تلك الاصول بنحو ١.٣٩٥ مليون جنية و لم تقم الشركة بدراسة اضمحلال الاصول الثابتة خلال العاميين الماليين السابقين بالمخالفة للفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الاصول .</p>

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

<p>نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور في حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذي ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية .</p> <p>جارى اتخاذ اللازم</p> <p>وفيما يخص عدد ٣ فلوميتر المورد لشركةنا بمعرفة السادة / نظم التحكم المتقدمة فقد تم مخاطبة الشركة المذكورة بخطابنا الصادر تحت رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١ بضرورة موافاتنا بقيمة ٥٠ % واستلام الفلومترات غير المطابقة والا سيتم مخاطبة جهاز حماية المستهلك بهذا الشأن (مرفق) وجرى اتخاذ اللازم نحو تقدير الاضمحلال فى القيمة</p>	<p>وجود مشروعات تحت التنفيذ متوقفه بنحو ٥.٢١٤ مليون جنية منها - مشروع اعادة تاهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور بتكلفة نحو ٤.٩٤٤ مليون جنية بسبب عدم استكمال الاعمال المدنية فى حين ان قطع الغيار المستوردة وردت المصنع بتاريخ ٢٠٢١/٢/٦</p> <p>- وكذلك نظام Post Building لانتاج منظف منخفض الرغوة بتكلفة نحو ٣٢ الف جنية متوقف منذ سنوات بدون اسباب - وكذا نحو ٢٣٧ الف جنية قيمة توريد وتركيب ٣ فلوميتر لمصنع محرم بك منذ ٢٠٢١/٨ تبين ان نسبة الخطأ بها تزيد عن الحد المسموح وعلى الرغم من تنفيذ عدد ١٧ زيارة من مهندسي الشركة المورد لمحاولة ضبط الجهاز الا انه لم يتم ضبطه حتى تاريخه وبلغ ما تم صرفه نحو ١١٧ الف جنية تمثل ٥٠% من القيمة فى حين ان خطاب ضمان التأمين النهائى بنحو ١٢ الف جنية فقط .</p> <p>يتعين العمل على الانتهاء من الاعمال المطلوبة للاستفادة من تلك الاستثمارات مع تقدير الاضمحلال فى القيمة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣١ اضمحلال قيمة الاصول</p>
<p>نظرا لتغيير الانحرافات غير الطبيعية فى الخامات الرئيسية والمساعدة والعبوات من مركز مالى لآخر كان يحدث انحراف مالى فى خامة خلال مركز مالى ديسمبر /٢٠٢٢ مثلا اى يتم استخدام كمية اكبر من الكمية المنطوية المحددة لها ثم يحدث ان يكون الانحراف فى المستخدم من تلك الخامة خلال مركز مالى مارس /٢٠٢٣ مثلا ايجابى او يتلاشى الانحراف تماما فان هذا من شأنه فى حالة تبويب تلك الانحرافات ضمن الادارية وقت حدوثها ان يؤثر فى اعداد قوائم التكاليف للمنتج وعلية وكالمتبع فى السنوات السابقة ان تتم المعالجة المحاسبية للانحرافات بعد تحديدها بصفة نهائية عند اعداد الميزانية العمومية فى ٣٠ يونيو من كل عام بان يتم استبعادها من تكاليف الانتاج وتبويب ضمن المصروفات الادارية والعمومية تطبيق المعيار ٢ المخزون وفيما يخص مبلغ ٣٠٦ الف جنية الذى لم يتم تبويبه بقوائم التكاليف فان هذا المبلغ يتضمن نحو ١٣٧ الف جنية تخص مصروفات بيع و توزيع خاصة بقطاع مصانع دمنهور وتم عمل التصويب المحاسبى اللازم بتسوية يومية عمليات قبراير ٢٠٢٣ رقم ١٤٧٧</p> <p>وباقى المبلغ وقدره ١٦٩ الف جنية عبارة عن الفرق بين التقديرى والفعلى الخاص بالمياه بمصانع الشركة الثلاث سيتم اتخاذ اللازم بشأنه عند اعداد قوائم تكاليف مركز مالى مارس ٢٠٢٣</p>	<p>وجود انحراف غير طبيعى بنحو ٧٩٩ ألف جنية ببعض الخامات الرئيسية والعبوات تم تبويبها ضمن تكاليف الانتاج بالخطأ وصحتها تكاليف إدارية ويرتبط بالأمر وجود نحو ٣٠٦ الف جنية مصروفات لم يتم تبويبها بقوائم التكاليف .</p> <p>يتعين العمل على تلافى الانحرافات غير الطبيعية مع اجراء التسويات اللازم</p>

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص للحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لاطهار النتائج الفعالة في البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقاً لمتوسط قيمة الأصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض. وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام في نهاية العام المالي وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأسعار ٢٨٧٥٠ جنيه لطن زيت الصويا و ٢٨٥٠٠ جنيه لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الأسعار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته في ٢٠٢٢/١٢/٣١ - ومع الاخذ في الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التموييني خلال العام كانت حسب الاتي :-

٠.٨٠ لتر (طن)

الفترة

٣.٥٧٠.٦٥٢

٢٠٢٢/٧/١ - ٢٠٢٢/٩/٣٠

٣٣٢٨٨.٠٤٣

٢٠٢٢/١٠/١ - ٢٠٢٣/٦/٣٠

فان المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والذي على اساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعبأ) خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما يعنى تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الي تراجع الربحية المعلنة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ يضاف لذلك تراجع هامش ربح طن الزيت المباع خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقارنة بربحيتها في ٢٠٢١/١٢/٣١ لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام في ٢٠٢٣/٦/٣٠ عنه في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت الشركة بحساب المتوسط المرجح للزيوت الخام على اساس كتاب دورى الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤ بزيادة اسعار الزيت الوارد كما اوضحته الشركة بالابضاح رقم ٩/ب ولا يوجد تأكيدات على ان المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام ستظل على ذات مستوياتها في نهاية العام المالي ولما لذلك من اثر على القوائم المالية . يتعين دراسة الامر و الافادة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

<p>تضمن المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٠.٢٨٢ مليون جنية قيمة اصناف راكدة و بطينة الحركة وتالفة طبقا لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٦.٨٨٦ مليون جنية دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون اجراء اية مزادات للتصرف في الاصناف المستغنى عنها .</p> <p>← يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة مع اعادة تقدير الانخفاض في القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون</p> <p>سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذي انتهت فيه الى الاتي:</p> <p>اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعدة منظفات وصابون ومصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع</p> <p>ثانياً :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها</p> <p>ثالثاً:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين</p> <p>رابعا:- قطع الغيار :- نظر لكونها بحالة سليمة وجيدة سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الزواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها)</p> <p>هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٨ والذي تضمن الاتي :-</p> <p>اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بغرمته التقديرية .</p> <p>ثانياً : الاصناف التي لا جدوى من استخدامها يتم تليطها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمرزاد بعد تقييمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .</p>	<p>تضمن المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٠.٢٨٢ مليون جنية قيمة اصناف راكدة و بطينة الحركة وتالفة طبقا لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٦.٨٨٦ مليون جنية دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون اجراء اية مزادات للتصرف في الاصناف المستغنى عنها .</p> <p>← يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة مع اعادة تقدير الانخفاض في القيمة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون</p> <p>سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذي انتهت فيه الى الاتي:</p> <p>اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعدة منظفات وصابون ومصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع</p> <p>ثانياً :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها</p> <p>ثالثاً:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين</p> <p>رابعا:- قطع الغيار :- نظر لكونها بحالة سليمة وجيدة سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الزواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها)</p> <p>هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٨ والذي تضمن الاتي :-</p> <p>اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بغرمته التقديرية .</p> <p>ثانياً : الاصناف التي لا جدوى من استخدامها يتم تليطها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمرزاد بعد تقييمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .</p>
<p>- فيما يخص منتج الكسب فانه يتم تحديد تكلفته بالسعر السوقي السائد في ظل الطفرات السعرية الحالية .</p> <p>اما فيما يتعلق بالموسيلاج فجارى العمل نحو اتخاذ اللازم في هذا الشأن .</p>	<p>- لا تقوم الشركة بوضع اسس لتحديد تكلفة الانتاج مثال ذلك الموسيلاج والكسب وفقا للفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري (٢) المخزون .</p> <p>يتعين وضع اسس محددة لتحديد قيمة مشتقات الانتاج ومراعاة احكام الفقرة المشار اليها</p>
<p>حيث أن تلك المبالغ في معظمها ارصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفدت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي اصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التي اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتمنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن .</p> <p>وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٢٧ .</p> <p>بمواقفة المجلس بإجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنية والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري اعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتمنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة .</p>	<p>بلغ اجمالى ارصدة العملاء والمدينين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٤.٨٩٨ مليون جنية منها ارصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية بنحو ١٢.٠٥ مليون جنية وقدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٧.١٩ مليون جنية .</p> <p>يتعين اتخاذ اللازم نحو تحصيل تلك المديونيات واعادة النظر في الانخفاض في القيمة في ضوء تطور الموقف القانوني للدعاوى القضائية والافادة .</p>



الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

<p>تم عمل اللازم نحو الحصول على المطابقة المطلوبة (مرفق)</p>	<p>بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية المدين نحو ١٣١٩.٩٩٤ مليون جنيه والدائن نحو ١٤٤٧.٣٦٥ مليون جنيه دون اجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ . ← يتعين إجراء المطابقة على تلك الأرصدة للتحقق من صحتها .</p>
<p>تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للاندواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم .</p> <p>وذلك في ضوء ما أحدثته الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والقنادق .</p> <p>وفي ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .</p>	<p>تم حساب قيمة المساهمة التكافلية المستحقة على الشركة عن السنة اشهر المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١.٩١٧ مليون جنية بالخطا وصحتها نحو ٤.٠٤ مليون جنية طبقاً لاحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ، و يرتبط بالامر قيام الشركة بتعزيز مخصص مطالبات بنحو ١.٣٧ مليون جنية ليبلغ رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٠.٥٩٩ مليون جنية على الرغم من انه لا ينطبق عليه شروط الاعتراف بالمخصص طبقاً للفقرة رقم ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ " المخصصات والالتزامات والاصول المحتملة "</p> <p>يتعين اجراء التسويات اللازمة والافادة</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

<p>أن القرار بصرف مبلغ التعويض والموافقة عليه يتوقف على أنه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة والمعتمد من المحافظة والإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يعم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجرى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوابط تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للقرارات المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجرى استخراج كشف تحديد مساحي .</p> <p>وأنه قد أستجد من أحداث في تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف في أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبو الفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التي يمتلكها عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف في أموال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزائنة العامة للدولة ومن ضمنها الشركة الفاطمية مشتري أرض المصنع المذكور .</p>	<p>مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً على القوائم المالية نوجه الانتباه الى عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من أرض مصنع علف القبارى البالغه ١٧٦٦ م^٢ وما عليها من مباني والذى يقدر بنحو ٣١٥ الف جنية طبقا لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير اثمان الاراضى بإدارة مراقبة نزع الملكية في ١٩٩١/٢/١٩</p> <p>← يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة .</p>
<p>بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م^٢ فهي عبارة عن الأتي :-</p> <p>٢٠١٤٠٠ م^٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وسينم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول على قرار التقييم للشركة الحديثة للاغنية وجرى استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم .</p> <p>وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .</p>	<p>لم تنتهي الشركة من نقل ملكية وتسجيل أرض مصنع محرم بك مساحتها ١٤٠٠ م^٢ الت اليها بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية في ١٩٨٨/٦/٩ وكذا أرض بمساحة نحو ١٧ الف م^٢ آلت الى الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .</p> <p>يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل و الافادة .</p> <div data-bbox="893 1673 1312 1825" style="text-align: center;">  </div>

ما زالت الشركة لم تتخذ الاجراءات اللازمة لإزالة التعدييات على قطعه ارض بمدينة قويسنا بارض الباجور بمساحة ١٦٦٠ م^٢ والتي ألت ملكيتها إلى الشركة مقابل مديونية العميل / عبد الحميد حسن الفلاح الا انه تم التعدي عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من استغلالها يتعين سرعه ازاله التعدييات واستغلال الارض بما يعود بالنفع على الشركة .

تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م^٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الاسكندرية بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٠ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنابات شبين الكوم بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٨ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدي على الارض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها ومنع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ ح والمقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا والذي حفظ بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٨ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٨ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنياية قويسنا الجزئية بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٩ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة .
وتم تحرير محضر اخر برقم ٣١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ ادارى قويسنا لاثبات الحالة وتم اقامة الدعوى رقم ٣١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ م.ك شبين الكوم طرد للعصب ومتداولة بجلسة ١٥/١٠/٢٠٢٢ بجلسة ٣١/١٢/٢٠٢٢ مؤجلة للتحري والاعلان و تم التأجيل لجلسة ٤/٣/٢٠٢٣ .

مازالت الاصول الثابتة تتضمن نحو ٣.٠٤٢ مليون جنية قيمة الاصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية فى ١٩/١٠/٢٠١٧ بالموافقة على اتخاذ اجراءات البيع و بيانها ماكينة مارجرين - وحدة توليد هيدروجين - ارض الشونة بدمنهوور بمساحة ٦٢٥٨ م^٢ ، فى حين صدر قرار مجلس الادارة رقم ١٩٢١/٦/٢٠١٩ باتخاذ الاجراءات اللازمة لطرح مزايده علنية لتأجير ارض الشونة بدمنهوور مخالفا بذلك قرار الجمعية العامة غير العادية .

← يتعين موافقتنا باسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية وكذا اسباب عدم اعاده العرض على الجمعية العامة غير العادية حيث انها السلطة المختصة فى تلك الحالة

بجلسة المزاد العلني المنعقدة فى ٤/٢/٢٠١٨ قامت الشركة بعرض بيع ارض شونة دمنهور بمساحة ٦٢٥٨ متر تحت العجز والزيادة وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب . علماً بأنه سبق للشركة اجراء مزاد علنى بتاريخ ١٨/٥/٢٠١٧ فى نفس الشأن وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب .

- بتاريخ ٤/٣/٢٠١٨ تم عرض بيع ماكينة تعبئة المارجرين وكذلك وحدة توليد الايدروجين وخط انتاج الصفيح للبيع عن طريق المزاد العلني وتم بيع خطي الصفيح ورفض بيع ماكينة المارجرين ووحدة توليد الايدروجين لعدم الوصول للسعر المناسب .

- بتاريخ ٦/٢/٢٠٢٠ تم مخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن اجراء بيع خطوط انتاج متوقفة عن العمل .

- بتاريخ ١٨/٨/٢٠٢٠ تم مخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن تكليف لجنة لتقييم القيمة الاجارية لارض شونة مصنع دمنهور للاستفادة منها فى الوقت الحالي لعدم التوصل للسعر المناسب لبيعها فى المرات السابقة .

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص الحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

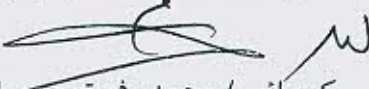
<p>تم رفع تقرير في هذا الشأن للسيد العضو المنتدب عن طريق القطاع القانوني بعد قيامه بزيارة ومعاينة العقار بمدينة السادات و الذي خلص فيه إلى الآتي :</p> <p>١- مقابلة المختصين بجهاز مدينة السادات للنظر في إمكانية الترخيص للاستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " حيث سبق أن حقق ذات المكان طفرة في المبيعات على مستوى محافظة المنوفية إبان تشغيله .</p> <p>٢- وفي حالة عدم التمكن من تغيير النشاط لتجاري سيتم عرض تلك الوحدات للتأجير للغير بعقود محددة المدة " بحالتها التي هي عليها " حيث متوقع أن تدر عائد شهري مقبول عوضاً عن تركها بلا استخدام .</p> <p>وقد تم العرض على مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ والذي أصدر قراره رقم ٢٠٠٦ والذي جاء به :</p> <p>موافقة المجلس بإجماع الحاضرين على تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بجهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم للاستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " فيما يخص ممتلكات الشركة بمدينة السادات .</p> <p>وتم التواصل مع جهاز المدينة وتبين وجود اشتراطات تمنع الاستغلال التجاري للمناطق السكنية وجاري المتابعة مع جهاز المدينة وفي حالة عدم التمكن من التراخيص سيعرض على مجلس الادارة حيث يوجد اكثر من فرصة للتأجير كمخازن .</p>	<p>الت الى الشركة مساحة نحو ٥٠٦ م^٢ مكونة من معرض و بدروم ومخزن بمدينة السادات وذلك نظير المديونية المستحقة على العميل / عبد الحميد الفلاح بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم جلسة ٢٠١٨/١/١١ والتوكيل المحرر من العميل ونود الاشارة إلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠٢١/٨/٢٠٠٦ بتكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للترخيص بالاستغلال التجاري .</p> <p>يتعين موافتنا بخطة الادارة بشأن الاستفادة من العقار بما يعود على الشركة بالنفع.</p>
<p>ان ارتفاع نسب الفقد في الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤.٢% مقارنة بمصنعي محرم بك وراغب البالغين ٣% و ٢.٦% على التوالي</p> <p>يتعين دراسة اسباب ارتفاع نسب الفقد واتخاذ اللازم نحو تخفيضها</p>	<p>ارتفاع نسبة الفقد في الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤.٢% مقارنة بمصنعي محرم بك وراغب البالغين ٣% و ٢.٦% على التوالي</p> <p>يتعين دراسة اسباب ارتفاع نسب الفقد واتخاذ اللازم نحو تخفيضها</p>
<p>فيما يخص منحتي عيد الاضحى والمدارس ٢٠٢٢ فقد تم العرض على المجلس والذي اصدر قراره بالموافقة .</p> <p>اما فيما يخص مكافاة العاملين فسيتم العرض على المجلس في ٢٠٢٣/٦/٣٠ كالمتبع في السنوات السابقة ثم يتم العرض على الجمعية العامة العادية للشركة</p>	<p>تضمنت الاجور في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢.٩١٨ مليون جنية قيمة منحة عيد اضحى ٢٠٢٢ ومنحة المدارس بواقع ٢٠ يوم بخلاف نحو ٣.٢٥ مليون جنية كاستحقاق من تحت حساب مكافاة العاملين</p> <p>نوصي بضرورة العرض على مجلس الادارة والجمعية العامة للشركة في حينه .</p>

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

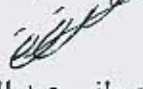
الرد على تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

<p>- جاري اتخاذ اللازم نحو انتهاء كافة الإجراءات للحصول على باقى التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريقى مصنع محرم بك . حيث أن كلا محضرين الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بنيابة محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن .</p>	<p>- لم يتم تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التامين عن حادث حريق قسم الهدرجة بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بنحو ٤.٠١٥ مليون جنية على الرغم من ورود تقرير الفحص الفنى من الادارة العامة لتحقيق الادلة الجنائية وكذا حريق قسم انتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ بنحو ١.٥٤٤ مليون جنية على الرغم من وجود محضر معاينة النيابة العامة للواقعة . ← يتعين سرعه الانتهاء من اجراءات تحصيل قيمة التعويضات مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ المخصصات والالتزامات والاصول المحتملة</p>
<p>جارى اتخاذ اللازم فى هذا الشأن .</p>	<p>حققت الشركة صافى ربح عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣.٢١٦ مليون جنية بعد تاثيره بإيرادات عرضية غير مرتبطة بنشاط الشركة الرئيسى بلغت نحو ٧.٣٨١ مليون جنية ارباح فرق عملة نحو ١.٧ مليون جنية فوائد دائنة . يتعين العمل على تعظيم إيرادات الشركة من انشطتها الرئيسية وتنشيط المبيعات وفتح اسواق جديدة وترشيد التكاليف</p>

العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي)


كيميانى / محمد رفعت حجاب

رئيس قطاع الشؤون المالية


محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ الدكتور / عبدالرسول عبدالهادي على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

رد الشركة	المحوظة
<p>* بالنسبة لمساحة ٤٣ ألف متر مربع محل النزاع القضائي مع محافظة الإسكندرية و التابعة لأرض مصنع محرم بك عبارة عن ثلاث قطع أراضي متداخلة بالبيان و المساحات التالية : القطعة الأولى : ٣٤ ، ٦٠٤٢ مترأ مربعاً بموجب عقد إيجار في ١١/٢٥/١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثانية : تبلغ مساحتها ١٨ ، ١٦٨٢٥ م بموجب عقد إيجار في ١١/٢٥/١٩٧٠/١١/٢٥ مشهر برقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ توثيق الإسكندرية . والقطعة الثالثة: تبلغ مساحتها ٦٩ ، ٢٠٥٥٢ م - بموجب محضر التسليم - بشروط التأجير السابقة - مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ هذا : وقامت اللجنة العليا لتقدير أملاك الدولة - المشكلة من جهاز حماية الأملاك الأميرية في ١٣/١١/١٩٦٩ بتحديد سعر و ثمن بيع المتر بواقع ١.٧٥ جنيهاً (فقط واحد جنيه وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) وبقية إيجارية لهذه الأرض بواقع ٥٠% من ثمن البيع أى بإيجار سنوى ١٤٧٢.٢٠٢ جنيهاً عن الثلاث قطع أراضي الأولى . هذا : وتضمنت تلك العقود أستئجار الشركة الطالبة الأرض موضوع التخصيص لمدة عشر سنوات تبدأ من ٢٠/٣/١٩٦٦ وتنتهي في ١٦/٣/١٩٧٦ قابلة للتجديد طبقاً لشروط المصانع . والزمت محافظة الإسكندرية الشركة الطالبة تنفيذ المشروع الذى تم التأجير من أجله خلال عامين من تاريخ التوقيع على عقد الإيجار المشهر وهو إقامة مصنع للمواد الغذائية . تم بناء وتنفيذ وإقامة أكبر كيان إقتصادي بالإسكندرية سمي قطاع مصانع محرم بك و الكائن به عدة قطاعات ومصانع إنتاج وهى : (مصنع إنتاج وتعبئة الزيوت - مصنع المنظفات الصناعية - مصنع صابون التواليت وصابون الغسيل - مصنع إنتاج الجاسرين - مصنع إنتاج وتعبئة المعلى الصناعي - مصنع المارجرين - مصنع إنتاج السليكات ومصانع أخرى) التأجير مع حق التملك - بالشراء - طبقاً لشروط المصانع وتضمنت عقود الإيجار المشهورة بالبيند الحادى عشر ما نصه "أنه للمستأجر الحق فى طلب شراء هذه الأرض بالممارسة بعد سنتين من أعداد المصنع و إدارته بالثمن الذى تساويه الأرض من بداية التأجير وذلك متى ثبت للحكومة المصرية أنه قام بتخصيص الأرض فعلاً للغرض المؤجرة من أجله وتستعمله بصفة مستديمة و بشرط أن تستمر الأرض أيضاً مخصصة لهذا الغرض و اذا تغير تخصيصها كان للحكومة حق فسخ البيع و أسترداد الأرض بما عليها من منشآت وبدون مقابل سوى رد ثمن الأرض الذى دفعه المشتري" تقدم الشركة بطلب الشراء فى المواعيد القانونية و أعمالاً لهذا وخلال المواعيد القانونية : تقدمت الشركة بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤ بطلب شراء إلى السيد محافظ الإسكندرية بصفته وإدارة الأملاك الأميرية بطلب لشراء الأرض الموضحة بعاليه والقائم عليها مصانعها الموضحة عاليه خلال المواعيد القانونية وخلال الأجل الممنوح وبعد إقامة مصانعها و تشغيلها .</p>	<p>ما زالت ارض الشركة بمصنع محرم بك محل نزاع قضائي ضد محافظة الاسكندرية بشأن بعض المساحات بالمصنع وتبلغ قيمة المطالبات المحافظة عن حق الانتفاع تبلغ نحو ٣٥٨ مليون جنية (طبقاً لآخر مطالبة حتى ٢٠٢٢/١٢/٢٦) كما صدرحكم برفض ابراء ذمة الشركة عن حق انتفاع قطعه بمساحة ١٦ الف متر مربع عن الفترة من مارس ١٩٦٧ حتى ديسمبر ٢٠١٣ مقدرة بمعرفة الخبير بنحو ٤٠ مليون جنية يقابلها ٢٠ مليون جنية مدرجة ضمن الايجارات المستحقة</p>



- وتلاها تقدم الشركة بعدة طلبات أخرى للشراء حتى كان الرد من الحي المختص يفيد أن الحي ليس لديه مانع من إجراء البيع بشروط المصانع لصالح شركة الزيوت المستخلصة وبكتابه المؤر ١٩٨٧/١٢/٢٩

- ونظراً لتعسف جهة الإدارة وعدم اتمام البيع وتحرير العقود نفاذاً لقرارات السيد رئيس الجمهورية في هذا الشأن وإعمالاً لشروط العقد والإستمرار في المطالبات المالية عن مقابل حق الإنتفاع - رغم أن الشركة مستأجرة بعلاقة إيجارية ثابتة سنداً وعقداً - وليس منتفعة :

أقامت الشركة عدة دعاوى قضائية - طعناً على القرار السلبي الصادر من جهة الإدارة بالأمتناع عن تحرير عقد بيع نهائي أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ودعاوى أخرى بطلب براءة الذمة من المطالبات المالية - وطلب صحة ونفاذ عقد الوعد والأحقية في الشراء بشروط المصانع .

وتحصلت الشركة على حكماً نهائياً وبتاً من محكمة أستئناف الإسكندرية برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالي الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ والمتداولة لجلسة ٢٠١٨/٣/٢٢ بصحة ونفاذ عقد الوعد بالبيع عن مساحة بالغة ٦٠٤٢.٣٤٠ متر مربع في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق من محكمة أستئناف عالي الإسكندرية جلسة ١٩٩٨/٦/١١ عن القطعة موضوع العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية والذي ثبت بموجب الوعد بالبيع التزام الشركة بطلبات الشراء طبقاً لشروط المصانع وطبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية وكان من الدعاوى المتداولة : الدعويين المنضمين رقم ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ و ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ كلي شرق الإسكندرية - بسقوط حق المدعي عليه الأول بصفته في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقمي ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة ٢٠٠٣/٣/١٩ (وهي مطالبة بمبلغ ٤١١٢١٣٦٠.٦٠ جنيهاً فقط و احد و أربعون مليون جنيهاً و مائة و واحد و عشرون ألف و ثلاثمائة و ستون جنيهاً و ٦٠ قرش) ورفضت ماعدا ذلك من طلبات و ألزمت الشركة المدعية والمدعي عليه الأول محافظ الإسكندرية - مناصفة بالمناسب من المصاريف و عليه - طعنت الشركة على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق في شقه المالي - الخاص بالمطالبات المالية والأجرة

- وبالأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق في الشق الخاص بالتملك والأحقية في شراء الأرض موضوع التداوي (المقدم المسجل رقم ٤٠٨٧ و ٤٠٨٤ و محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١) التي أقامت عليها مصانعها من تاريخ إعداده

وتشغيله بالتمن المقرر لها وقت التأجير .

- طعن السيد / محافظ الإسكندرية وآخرين بصفتهم بالاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق مدني بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المستأنف الأول السيد / محافظ الإسكندرية بصفته في مطالبة الشركة المستأنف ضدها بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين رقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ ق موضوع الدعوى في الفترة السابقة ٢٠٠٢/٢/١٩ و القضاء برفض هذا الدفع و التأييد فيما عدا ذلك

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون - وتم ضمها وبجلسة
٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستاناف الإسكندرية بجلسة

بالاتي :

أولاً : قبول الأستانافات شكلاً

ثانياً : في موضوع الأستاناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المستأنف
الأول - بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة الشركة بالتقيمة
الإجبارية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و
٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على
٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقدم الخمسي

ثالثاً : في موضوع الأستاناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من
الشركة برفضه .

رابعاً : وفي موضوع الأستاناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من
الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة
بمحرّم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم
شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢.٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل
رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها في
الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستانافها رقم
١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بالغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير احقية الشركة في شراء قطعة
الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري
إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع
محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢.٩٦ م٢
التي أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالتمن المقرر لها
وقت التاجر و تأييده فيما قضى به من رفض طلب براءة ذمتها من اي
مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل الداعي .
خامساً : إلزام الممتأنف ضدها في الأستاناف الأول المستأنفة في
الأستاناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي و مبلغ
مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة

هذا : و عليه أضحى هذا القضاء مقررأ احقية الشركة في شراء
الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢.٣٤ م٢ موضوع
العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥.١٥ م٢
رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع
محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها
٢٠٥٥٢.٩٦ م٢) الكائن عليها مصانعها - بمحرّم بك - بشروط
المصانع بالتمن المقرر وقت التاجر ونظراً لما شاب هذا القضاء من
عوار وخطأ وإهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية : فقد تم
الطعن بالنقض من الشركة

برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالي ولم يحدد له جلسة حتى
تاريخه حيث بلغت المطالبات المالية عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح
حتى عام ٢٠٢٠ باجمالى و قدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط
وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف
و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)
وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق بشأن
الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف
التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه
وتشير في هذا الصدد الى الأتى :-

أولاً : . المطالبة المالية قبل الأخيرة التي وردت للشركة في هذا الشأن
عن مقابل الانتفاع لكامل المسطح حتى عام ٢٠٢٠ مبلغ و قدره
٢٨٤٢٢٢٤٩٢.٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ الدكتور / عبدالرسول عبدالهادي على تقرير الفحص الحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

و مائتان إثنتان و عشرون ألف و أربعمانه إثنتان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش (بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ وهي مطالبات مالية فقط - لم ترتقي لمرتبعة الدعوى القضائية - أقامت عليها شركتنا دعوى براءة الذمة المشار إليها. تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسسا على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة - و الأحكام السابق التحصل عليها - فضلاً عن المنازعة في الإستحقاق و الخطأ في تقدير المطالبة و أسباب أخرى نوردتها بصحيفة الطعن

ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها و عدم نهائيته خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شأبها التفاض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإداري طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها

وتحوطاً لذلك أقامت شركتنا الدعوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإداري

- مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات للمسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية
- و السيد / رئيس الوزراء
- و السيد / وزير الصناعة
- و السيد / وزير التموين .
- و السيد محافظ الإسكندرية .

وأنت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبه رقم ٥٢٥ و التي تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ماهو :

أنه يبحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية

تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل في الدعوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا الخصوص .

ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات

والجهات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخرى والاتجاه للجنة المشكلة برئاسة معالي وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء هذا و تشير في هذا الصدد إلى كتاب جهاز حماية أملاك

الدولة الصادر تحت رقم ١١٤٧ في ٢٠٢٢/١٢/٢٦ و الوارديه أن مقابل الإنفعا عن كامل المسطح البالغ ٤٣٤٢٠ متر مربع حتى عام ٢٠٢٢ بلغ نحو ٣٥٧٦٩٤٥٨٤ جنيه

تم تقديم اعتراض على المطالبة لجهاز حماية املاك الدولة رقم ٢/٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ وتم تقديم طلب توفيق منازعات امام اللجنة القضائية المختصة برقم ٦٢٦ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ وجرى نظره .

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :

فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠متر ٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ علماً بأن الشركة قامت بمداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الريوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ الدكتور / عبدالرسول عبدالهادي على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

<p>١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .</p> <p>هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل انتفاع عن كامل المساحة المنتازع عليها مع محافظة الإسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم في تلك الاستحقاقات .</p> <p>- تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية- وجاري إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالي/وزير العدل بشأن المطالبات المالية</p> <p>وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تفل عن ٥٠%) حسيماً ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم وتُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد/محافظة الإسكندرية بإيداع طعننا على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١</p> <p>وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة استئناف الإسكندرية المشار إليه :</p> <p>- تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد والأمر معروض على المستشار القانوني للمحافظة للرأي</p>	
<p>نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور في حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الإدارة والذي ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية .</p>	<p>لم يتم الانتهاء من الاعمال المتوقفة بحساب مشروعات تحت التنفيذ المتعلقة بمشروع اعادة تاهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور والتي تبلغ تكلفتها نحو ٥.١١٢ مليون جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وينبغي اتخاذ اللازم للانتهاء من تلك الاعمال بما يحقق اهداف الشركة</p>
<p>سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذي انتهت فيه الى الاتي:</p> <p>اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعدة منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع</p> <p>ثانياً :- بالنسبة للأصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتعليق بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها</p> <p>ثالثاً :- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين</p> <p>رابعاً :- قطع الغيار :- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها - مدى صلاحيتها - أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركوها)</p> <p>هذا وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ تم عرض تقرير اللجنة المشكلة بشأن دراسة مدى امكانية الاستفادة او التصرف في ارصدة الاصناف الراكدة بمخازن مصانع الشركة (مرفق ١) وعليه اصدر المجلس قراره رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٠٠٨ والذي تضمن الاتي :-</p> <p>اولاً : يتم عمل مذكرة بالاصناف التي يمكن استخدامها ويتم سحبها من الاصناف الراكدة وتدخل للمخزن المستخدم للتشغيل بقيمته الدفترية .</p> <p>ثانياً : الاصناف التي لا جنوى من استخدامها يتم تطيبتها ويتم اتخاذ اجراءات بيعها بالمزاد بعد تقييمها من قبل اكثر من جهة خارجية يكون من بينها هيئة الخدمات الحكومية وتقدم التقييمات وتطرح في لجنة البيع .</p>	<p>يتضمن المخزون اصنافا راکدة وبطنية الحركة تبلغ قيمتها طبقا لآخر حصر بواسطة الشركة نحو ١٠.٢٨٢ مليون جنية ويتعين اتخاذ الاجراءات المناسبة والكفيلة بالاستفادة من تلك الاصناف</p>



<p>حيث ان تلك المبالغ في معظمها ارصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي اصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التي اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليستسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب باعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن .</p> <p>وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ بموافقة المجلس باجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتي تبلغ قيمتها ٥.٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري اعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليستسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة</p>	<p>يتضمن رصيد العملاء نحو ٥.٤٦٢ مليون جنية يمثل قيمة ارصدة مدينة متوقفة منذ سنوات سابقة وقامت الشركة بحساب واثبات الاضمحلال في قيمه هذه الارصدة بنسبة ١٠٠% من قيمتها ونوصى بضرورة متابعه الموقف القانوني بشأنها واتخاذ ما يلزم لتحصيل تلك الارصدة</p>
<p>تم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية</p> <p>وفيما يخص قرن صهر السليكات فإن هذه الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ م ك إسكندرية وقد تم احوالها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعابنة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيها تعويض مادياً جابراً عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بالشركة ومافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والأتعاب .</p> <p>هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لمداد تكملة الأمانة .</p> <p>والتي تم سدادها وانتدبت المحكمة لجنة هندسية من جامعة الإسكندرية وتم عمل المعاينة الميدانية من لجنة خبراء كلية الهندسة ولم يتم مباشرة المأمورية بصفة نهائية ومحدد لنظر تلك الدعوى أمام المحكمة جلسة ٢٠٢٢/٦/٨ لحضور اللجنة باشخاصها لمناقشة التقرير</p> <p>تم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية</p>	<p>تضمنت الارصدة المدينة الأخرى ما يلي :</p> <p>- نحو ٢.٤٣٥ مليون جنية يمثل قيمة العجز في ارصدة الزيت الخام طبقا للجرد الفعلي والموضوع محال الي النيابة منذ ٢٦ ابريل ٢٠٢٠</p> <p>- نحو ٢.٩٢٥ مليون جنية يمثل تكلفة مشروع إعادة تاهيل فرن الصهر لانتاج السليكات بمصنع المستخلصة وهو رصيد متوقف من سنوات سابقة ويتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن مع مراعاة تحديد الاضمحلال في قيمة هذا المشروع تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية</p> <div data-bbox="857 1370 1279 1518" data-label="Image"> </div> <p>- نحو ٢.٣٣١ مليون جنية الباقي من قيمة القرض الممنوح لاتحاد العاملين المساهمين بالشركة بموافقة مجلس الادارة بالجلسة المنعقدة في ٢٠١٨/٥/١٥ مع قيام الاتحاد برهن تلك الاسهم الجديدة لصالح الشركة ضمنا لمداد ما قامت به الشركة نيابه عن الاتحاد بالقرار رقم ٢٠١٨/٥/١٦٤٧</p>

لكون المخزون هو احد الاصول المتداولة الاكثر حيوية . فإن التقييم الصحيح للمخزون ضروري لظهور النتائج الفعالة في البيانات المالية. ووفقاً لطريقة المتوسط المرجح المتبعة تم تقييم إصدارات المخزون وفقاً لمتوسط قيمة الأصناف المستلمة علاوة على أي مخزون من الفترة السابقة وميزة هذه الطريقة أنها تعطي قيم معتدلة لمخزون اخر المدة عند اتجاه الاسعار نحو الارتفاع او الانخفاض. وفيما يخص قيمة المتوسط المرجح للمنصرف من الزيوت الخام في نهاية العام المالي وأثره على القوائم المالية فإن مما لاشك فيه ان الكميات المستلمة من الزيوت الخام (صويا-عباد) اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بأسعار ٢٨٧٥٠ جنيه لطن زيت الصويا و ٢٨٥٠٠ جنيه لطن زيت العباد (وبافتراض ثبات تلك الاسعار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي) ستؤدي تلك الاستلامات الي ارتفاع متوسط تكلفة طن الزيت المنصرف للإنتاج مقارنة بمتوسط تكلفته في ٢٠٢٢/١٢/٣١

- ومع الاخذ في الاعتبار ان اسعار بيع الطن من الزيت التمويني خلال العام كانت حسب الاتي :-


الفترة	٨٠٠ لتر (طن)
٢٠٢٢/٧/١ - ٢٠٢٢/٩/٣٠	٣.٥٧٠.٦٥٢
٢٠٢٢/١٠/١ - ٢٠٢٣/٦/٣٠	٣٣٢٨٨.٠٤٣

فإن المتوسط المرجح من الزيوت الخام المتوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والذي على اساسه سيتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال العام كله قد يفوق سعر بيع المنتج النهائي (طن الزيت المعيا) خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مما يعني تحقيق تلك الكميات لخسارة تؤدي الي تراجع الربحية المعنفة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ يضاف لذلك تراجع هامش ربح طن الزيت المباع خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مقارنة بربحيتها في ٢٠٢١/١٢/٣١ لارتفاع المتوسط المرجح لطن الزيت الخام في ٢٠٢٣/٦/٣٠ عنه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

نشأت تغيرات في اسعار التحاسب لزيت الصويا و العباد الخام تؤثر حال حدوثها في تكلفة المبيعات وبالتالي نتيجة الاعمال ومن غير المتوقع على نحو معقول الحصول عليها واخذها في الاعتبار عند اعداد القوائم المالية عن الفترة ونتيجة لظروف عدم التأكد قامت الشركة باعداد القوائم المالية على اساس اخر اسعار تحاسب لزيوت الصويا و العباد الخام والواردة بخطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المورخ في ٢٠٢٢/١٢/١٤ عن الشهور الستة من العام الحالي.

وتم تحديد التأثير المالي لتلك الحالة بالتقدير الحكمي لإدارة المنشأة وخبرتها في المعاملات المشابهة خلال السنوات السابقة وقوائم التكاليف التقديرية للمتبقّي من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي)


كيماني / محمد رفعت حجاب

رئيس قطاع الشؤون المالية


محاسب / مصطفى عبد العزيز محمد

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية